



جامعة سيدي محمد بن عبد الله  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس – فاس  
Université Sidi Mohamed Ben Abdallah  
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Saïs - Fès



مركز دراسات الدكتوراه: "اللغات والتراث والتهيئة المجالية"  
تكوين الدكتوراه اللغات والآداب والتواصل  
محور الدراسات العربية تخصص لسانيات  
مختبر التواصل وتقنيات التعبير

بحث لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان:

الخطاب السياسي المعاصر بالمغرب

مقاربة لسانية

إشراف الدكتور  
عبدالرحمان يجيوي

إنجاز الطالب الباحث  
لحبيب قابو  
رقم : 35CED/12

لجنة المناقشة:

- الدكتورة زهور حوتي: كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس/ رئيسة
- الدكتور الحسان حجيج: كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس/ عضوا
- الدكتور مخافي حسن: كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس/ عضوا
- الدكتور محمد العلوي: كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس/ عضوا
- الدكتور عبد الرحمان يجيوي: كلية الشريعة سايس فاس/ مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016 - 2017

## مقدمة:

لقد عرف البحث اللساني في النصف الثاني من القرن الماضي تطوراً مطرداً على جميع الأصعدة؛ النظرية والتطبيقية، وأسهمت في هذا التطور مدارس واتجاهات لسانية عدة رغم اختلاف أسسها وأهدافها، ورغم تباعد منطلقاتها الفكرية والنظرية فإن قاسمها المشترك هو الاشتغال على اللغات الطبيعية، التي تميز الإنسان عن باقي الكائنات الحية، فقدمت دراسات دقيقة، وطورت نماذج تفسيرية مضبوطة لفهم كيفية الاكتساب اللغوي لدى الإنسان وكفايته اللغوية... إلخ.

وإذا كانت اللسانيات الحديثة لم تتجاوز في دراستها للخطاب، عموماً، حدود الجملة، حيث حظيت بالدرس والتحليل لكونها وحدة متكاملة تتوفر على الشروط النظامية للغة. وهي وإن كانت قابلة للتجزئ فإنها الوحدة المعنوية الصغرى التي لا يمكن البحث عن المعنى خارجها. وإذا ما تأملنا في مكونات الخطاب وجدنا أن وحداته الأساس التي يبنى عليها هي في حقيقة الأمر "الجملة"، وهي وحدات جوهرية قابلة للوصف والدرس والتفسير والتحليل. وانطلاقاً من هذه المسلمة "postulat"، فإن الخطاب ما هو في الواقع إلا تسلسل للجملة المتتابعة، التي تصوغ ماهيته في النهاية. يتجلى من هذه الزاوية مأزق لسانيات الجملة أو محدوديتها في معالجة إشكالية

الخطاب بشكل عام، (وآليات تحليل الخطاب السياسي على الخصوص)، لأنها حصرت الدراسة في حدود الجملة وفي مكوناتها؛ في المورفيمات والأصوات والمقاطع والكلمات والمركبات.. إلخ، ولم تتناول الخطاب إلا على أساس أنه مجرد مجموعة جمل. أو كما يرى (André Martinet) "أندري مارتي" أن الجملة أصغر وحدة لسانية تامة ممثلة للخطاب، غير أن هذا لا يعني أن الدراسات اللسانية غير قادرة على تناول قضايا أكبر من الجملة؛ قضايا الخطاب ومن ثم عجزها عن تحليله كيفما كان مضمونه، أو مرجعيته. وإنما اقتصرها على المكونات المباشرة للنص، أي الجمل وصرفها عن دراسة النص، أو دراسة الخطاب بشكل شمولي.

ويقترب المفهوم السابق للجملة من آراء علماء العربية، الذين يعرفون الكلام بأنه: «كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو عندهم الجملة، مثل: زيدٌ أخوك، وقامَ محمدٌ، وصَه، فكل لفظ بُنيت منه ثمرة معناه فهو كلام». هناك إذن، طرحان مختلفان يتمثلان

في لسانيات الجملة ولسانيات الخطاب. فالأولى تتبنى منطقاً صارماً، وتُحدّد موضوعها في الجملة وفي مكوناتها، أو مكونات مكوناتها. أمّا الثانية، لسانيات الخطاب، فهي مجال يتبنى منطقاً آخر أرحب وأبعد من الجملة. وهو ما يشكل لسانيات ثانية وهي لسانيات الخطاب/ النص.

وعلى هذا الأساس فإنّ الخطاب السياسي باعتباره مشكلاً من وحدات لغوية يتضمن لغة قابلة للمعالجة اللسانية، وهي نفسها اللغة العاكسة لمظاهر التطور اللغوي، الناقلة لقضايا العصر ومضامين الحضارة.. إلخ، ونعتقد أن اعتماد الجهاز المفاهيمي للسانيات، بل إن لسانيات الخطاب بمفاهيمها وآليات اشتغالها ووسائلها ونظرياتها ومناهجها قد تكون الإطار النظري الأنسب لتحليل الخطاب السياسي، والكشف عن حقيقة المعنى فيه، أو زيف المقول في الخطاب، أو الكشف عن معنى جديد للمعنى في الخطاب السياسي.

وهذه "العمل" لن ينطلق من فراغ، بل سيعمل على الاستفادة من التراكمات والدراسات السابقة التي تناولت تحليل الخطاب بشكل من الأشكال، غير أنها دراسات لم تقارب الخطاب من منظور لساني صرف، ولم تعتمد الآليات اللسانية في التحليل، وإنما اعتمدت وسائل غير لسانية، (أخلاقية، إيديولوجية، سياسية، اجتماعية، فلسفية، نقدية، نفسية.. إلخ).

ومن الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل مستقل: "تحليل الخطاب الديني، وتحليل الخطاب الإعلامي، تحليل الخطاب الفلسفي.. إلخ". إنّ هذه الأطروحات - في نظرنا -، لم تعط كثيراً من الأهمية لمجال تحليل الخطاب وذلك للأسباب التالية:

لكونها تعاملت مع تحليل الخطاب بشكل نفعي، مثل تلك التي انبرت للدفاع عن أطروحة سياسية أو إيديولوجية معينة، أو لخدمة قضية من القضايا التي تؤمن بها، ووظفت وسائل وآليات وأساليب غير لسانية - غير محايدة -، لتوجيه الرأي العام أو إيهامه، ومن ثم إقناعه بتبني مضامين هذه الأطروحة أو تلك، سواء كانت هذه المضامين فلسفية، أو سلفية، أو سياسية، أو إيديولوجية، والتي كانت موجهة لخدمة أفكار حزب سياسي أو تيار ديني أو فئة أو طائفة أو مؤسسة سياسية أو دينية محددة.

**الدوافع الذاتية والموضوعية:**

تقرضُ بدايةً إنجاز أي بحثٍ علمي على صاحبه ضرورة تحديد دوافعه الذاتية والموضوعية، والمبررات التي أدت به إلى اختيار موضوع بحثه، ومن هذا المنطلق كان لزاماً علينا تحديد بعض الجوانب الذاتية لاختيار هذا الموضوع، وهي كما يلي:

لقد تمثلت الرغبة الذاتية في إتمام عمل بحثٍ قديمٍ جديد، بدأته نهاية الدراسة الجامعية بسلك الإجازة "النظام القديم"، وخاصة أثناء التحضير لبحث الإجازة في موضوع: "آليات تحليل الخطاب".

أما الدافع الذاتي الثاني فيتمثل في الإسهام قدر الإمكان في التعريف بالمدارس اللسانية التي اهتمت بتحليل الخطاب عموماً والخطاب السياسي خصوصاً، مع إبراز إسهاماتها في هذا المجال، إذ على الرغم من الأهمية التي أصبحت تؤديها لسانيات تحليل الخطاب في المجتمعات المعاصرة، فإنها ما تزال تعتبر من التخصصات النادرة في وقتنا الراهن، التي لم تحظ بالدرس والتحليل، والعناية المطلوبة في الدراسات العربية المعاصرة، إمّا تقصيراً وعدم تقدير ما يمكن أن تقوم به من دور في مختلف مناحي الحياة، أو تهميشاً لها لغرابة نشأتها الفكرية والنظرية والمعرفية.

هذا بالإضافة إلى الحافز الموضوعي الأساس، وهو ما توفره النظريات اللسانية الحديثة في تحليل الخطاب/ النص من إمكانات منهجية وآليات جديدة كانت إلى عهد قريب مبعدة أو غائبة في التحليل، كما أن إهمال لسانيات الجملة لمجال الخطاب، هو الذي دفع برولان بارث "Roland Barthes" إلى إثارة هذا الإشكال ودراسته، وآمن بإمكانية مجال آخر للدراسة، يكون لما بعد الجملة، وانتقد بشكل قوي وصريح جمود لسانيات الجملة، التي بقيت في حدود ضيقة، فأقر بضرورة مقارنة الخطاب بمنطق لساني، وعدّ الخطاب جملة كبيرة. ولذلك اخترنا أن يكون موضوع هذه الأطروحة هو: (الخطاب السياسي المعاصر بالمغرب "مقاربة لسانية")، لأن الخطاب السياسي خطاب منفتح، يعكس بشكل قوي حركية اللغة العربية في جميع مستوياتها (المعجمية والتركيبية والدلالية والتداولية ..إلخ)، وتتحقق فيه كل الظواهر اللغوية المنتجة للتوليد اللغوي، والمصطلحي والمفاهيمي (...). كما تتحقق فيه أيضاً، كل المواصفات الضرورية المقوضة للمعنى، لأنه فن المغالطة والتمويه، وخطاب الإقناع، والتقنيع.

وقد كان للتطور الذي عرفته المناهج اللسانية الحديثة الأثر الكبير في النقلة النوعية التي عرفتها نظريات تحليل الخطاب؛ منذ لسانيات العلامة والجملة إلى لسانيات الخطاب أو لسانيات التلفظ. ومن هنا، جاءت الدوافع الذاتية والموضوعية متداخلة، لاختيارنا البحث في هذا موضوع.

### إشكاليات البحث وقضاياها:

يُعدُّ الخطاب السياسي المعاصر بالمغرب أكثر حضوراً وهيمنة، بل وسيطرة على وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري وغيرها، والمعبر عن القضايا والأفكار التي تشكلت عبر التراكمات المعرفية والثقافية والواقعية، التي تتبع من استقراء صاحب الخطاب للواقع بكل مكوناته. وهذه الأفكار نابعة من التصورات السياسية التي تختلف في آلياتها ونظمها ووفقَ درجة النضج الفكري والوعي بمتطلبات المجتمع، ومدى ارتباطها بمستوى التغيير والتنمية، والحضور المادي لأي خطاب سياسي يتضمن معاني وأفكاراً تعبر عن آراء وتصورات وتوجهات معينة؛ ترتبط بشكل رئيس بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية. بل قد يشكل "الخطاب السياسي" حلقة وصل بين الحاكم والمحكوم أو بين الحكومة والشعب، وعلى هذا الأساس فالسياسي لا يعبر عن رأي شخصي، بقدر ما يعبر عن تصورات سياسية وأيديولوجية تهم حزبا أو تيارا أو توجهها أو جماعة ما أو عن بلد بأكمله.

ولكي نسهم قدر الإمكان في تطوير البحث في مجال الدراسات اللسانية، وفك عزلتها و"صرامة منطقتها" وجعلها تتفاعل مع قضايا ومجالات جديدة، حتى لا تبقى حبيسة زاوية ضيقة (في حدود العلامة والجملة). عملنا في هذه الأطروحة على إبراز مفاهيم وقضايا وإشكالات لسانية جديدة، من منطلق نظرية تحليل الخطاب السياسي، وضمن مجال لسانيات تحليل الخطاب. وهكذا قمنا بإثارة أسئلة اعتبرناها جوهرية، مرتبطة أساسا بحركية اللغة وديناميتها، وبالشروط التي تتحكم في إنتاج لغة الخطاب السياسي، منها ما هو مفاهيمي وما هو معرفي، ومنها ما هو سوسيو تاريخي وما هو تركيبى وما هو دلالي وتداولي (...إلخ).

وعليه فإن الفاعل المتلفظ يجد مكانه في الخطاب، ومن ثم إمكانية البحث عن الذاتية، ومعرفة موقع الفاعل المتلفظ صاحب الخطاب، وتحديد العلاقة بين المُخاطب

والمُخاطَب، ومن هنا جاء إسهامنا في مقارنة الخطاب السياسي مقارنة لسانية، حيث عملنا على تحليل الخطاب في جوانبه المتعددة وتحليل لمتن لغوي حي "منطوق وموثق"، فكنا أمام البحث عن معرفة أو إدراك خطاب التغيير. وكيف يتلقى المتلقي هذا الخطاب؟ وما هو التأثير الذي يحدثه الخطاب؟ وما هو الجديد الذي يضيفه هذا الخطاب؟ إنَّ هذه الأسئلة وغيرها أسهمت في تطوير مفاهيم تحليل الخطاب. وفي جميع الأحوال فإنَّ هذا العمل يطرح إشكالات عديدة ومحاولة مقاربتها لسانيا وتقديمتها للقارئ العربي ومن ضمنها:

ما هي علاقة الخطاب بالتلفظ؟ ومن ثم ما علاقته بالتواصل؟ ما علاقة الخطاب بالمرجع وبالسياق الاجتماعي والثقافي؟ ما هي علاقة الخطاب باللغة واستعمالاتها؟ ما هي الدوافع السياسية لإصدار الخطاب؟ ما هي درجة صدق الخطاب السياسي؟ كيف يوظف المتلفظ اللغة في الخطاب السياسي؟ ما هي درجة الصدق والمغالطة في الخطاب السياسي؟ ما هي أهم آليات الخطاب السياسي وكيفية اشتغالها؟ كيف يمكن دراسة الخطاب دراسة لسانية؟ ما هي الأدوات والوسائل التي وفرتها اللسانيات لفهم آليات الخطاب وتحليل قضاياها واستكشاف خصائصه؟

**الإطار النظري للأطروحة:**

لمناقشة وتحليل الإشكال الأساس والإشكالات المتفرعة عنه في الأطروحة اعتمد البحث على النظرية اللسانية العامة باعتبارها النظرية التي أبانت عن فعاليتها وقدرتها على التعامل مع أنواع مختلفة من الخطابات، وإمكانيتها في تناول موضوعات ومقاربة مجالات معرفية؛ كالأدب والتاريخ والتحليل النفسي، وعلم الإجرام،... إلخ.

إن واقع اللغة في الخطاب السياسي لا ينفك عن واقع الوصف اللساني لهذه اللغة، ولذلك يتأكد أن المجال المؤهل علميا لتناول الموضوع اليوم هو اللسانيات، وكلَّ لسانيات لا فائدة من ورائها إذا لم تخدم اللغة والثقافة المتداولة في المجتمع الذي يتكلم بها، ولم تقد في تقدّم المجتمع الذي تعبر عنه تلك اللغة. فاختيار النظرية اللسانية ناتج من الاقتناع بأن من أهم ما حققته المناهج اللسانية هو نظرة بعض المدارس، وبعض النماذج إلى المسألة اللغوية باعتبارها منظومة فكرية وتصورية، وقضية فكرية

تتبنى عليها كل التصورات والنظريات. والنظر إلى اللغة في (ذاتها ولذاتها)، واعتمادها على الملاحظة والتصنيف والوصف والتحليل.

إن ما حققته اللسانيات من نتائج على المستوى النظري، أو في المجال التطبيقي. وما حققته المجالات المعرفية التي استثمرت مناهجها وأدواتها جدير أن يدفع إلى اعتماد المناهج اللسانية في تحليل الخطاب السياسي والاستفادة مما حققته تلك المجالات المعتمدة على نتائج البحث اللساني، حيث يمكن تبني نتائج البحث اللساني من عملية المصالحة بين السياسة واللسانيات. هذه بعض دوافع اختيار الإطار النظري اللساني للبحث.

### - أسباب اختيار الطرح اللساني

1- اللسانيات وتطوير المعارف الإنسانية حيث لعبت اللسانيات دورا حاسما في تطوير الكثير من العلوم الإنسانية، ولذلك فقد أوكل إليها اليوم قيادة الحركة التأسيسية في المعرفة الإنسانية.

2- جاذبية اللسانيات وراهنيتها وحجيتها إذ أصبحت اللسانيات في حقل البحوث الإنسانية مركز الاستقطاب، بل الهيمنة في بعض المجالات. فكل العلوم أصبحت تلتجئ -سواء في مناهج بحثها، أو تقدير حصيلتها العلمية- إلى اللسانيات، وإلى ما تفرزه من قرارات علمية، وطرائق في البحث والاستخلاص، والتزام الموضوعية. ولما كان للسانيات فضل سبق في هذا الموضوع فقد غدت جسرا أمام بقية العلوم الإنسانية من تاريخ وأدب وعلم اجتماع... وأضحت (جسرا) يعبره جميعها لاكتساب القدر الأدنى من العلمية في البحث.

3- الوعي المؤسس للسانيين بالمسألة اللغوية: لقد قاد البحث اللساني المشتغلين بالبحث اللساني النظري إلى استشعار المسؤولية الملقاة على عاتقهم اتجاه اللغة بعدما تبين لهم أن البحث اللساني العربي إذا لم يستثمر في تطوير اللغة فإنه يصبح ترفا فكريا. ولذلك ساد شعور بأن بتوظيف اللسانيات في خدمة حقول معرفية أخرى منها السياسة حقيقة لا مفرّ منها.

4- الطرح الابستمولوجي للسانيات: ويظهر ذلك من خلال البحث اللساني المستمر لإدراك علاقة اللغة بالفكر والعلم والمعرفة، أو علاقة اللغة بإنتاج المفاهيم، ومنها

المفاهيم السياسية، وإنتاج المعرفة. فمن المسلمات أن اللسانيات تدرك حقيقة أصولها الابدستيمولوجية، ومن البدهي أنها قضت وقتا طويلا في ترسيخ مبادئها، وجربت ما جربت قبل استصدار أحكامها، وبرهنت على نتائجها، وبالتالي فإنه يمكن تجريب أدواتها في تحليل الخطاب السياسي.

5- الطابع العلمي والموضوعي لللسانيات: فمن أهم خصائص اللسانيات جنوحها إلى العلمية، وميلها إلى تبني المبادئ العلمية؛ كاعتماد مبدأ الملاحظة والتجريب والاستقراء والتصنيف، وبناء الفرضيات، وتجريد القواعد الكلية، وصياغة النظريات، وتفسير الظواهر، واعتماد المبادئ الرياضية والفيزيائية والإحصائية والبيولوجية، والتقنيات الإعلامية. لقد تسنى لللسانيات بفضل ذلك أن تلتحق بالمعارف الكونية إذ لم تعد مقترنة بإطار مكاني دون آخر، ولا بمجموعة لغوية دون أخرى، ولا بلسان دون آخر. فهي اليوم علم شمولي. وفي هذه الخاصية على الأقل تُدرك اللسانيات مرتبة العلوم الصحيحة بإطلاق، واستحقت بذلك شرف مقارنة أنواع الخطابات ومنها الخطاب السياسي.

6- الصرامة المنهجية، والكفاية العلمية والوصفية والتفسيرية: لقد استفادت اللسانيات من العلوم الحقّة، وخاصة في الجانب المتعلق بالصرامة المنهجية. فلكي تحقق المصادقية العلمية لنتائجها، وتضمن المردودية كان من الضروري على اللسانيات أن تلتزم بمنهجية واضحة تحقق لها الانسجام والموضوعية والنزاهة والمنفعة.

ولما كانت اللسانيات مجالا نقديا متجددا يراجع ذاته، ويصحح مساراته، ويراكم معارفه، فقد حققت بذاك لنفسها الكفاية العلمية والوصفية والتفسيرية، وكان بإمكان فروعها أن تسهم بنصيب، كل فرع حسب تخصصه، في تناول الخطاب السياسي. فاللسانيات النظرية تنظر للغة وفي اللغة، واللسانيات التطبيقية تجرب، وتطبق وتستخلص لتصل إلى مضمون الخطاب وقوانين بنائه، أو لتقديم الحلول المناسبة لمعضلاته، واللسانيات المعرفية تسعى إلى تفسير القدرة اللغوية للسياسي. ولكل فرع من الفروع اللسانية الأخرى، أو مجال من مجالاتها مهام موكلة لها. لقد سمح تطوير فروع جديدة للدراسة اللسانية بموجب ذلك التعمق في القضايا اللغوية، كعلم النفس اللغوي، واللسانيات النفسية، واللسانيات الاجتماعية، واللسانيات القانونية... إلخ.



اعتماداً على المعطيات السابقة الذكر يصبح استثمار المعطيات اللسانية في تحليل الخطاب السياسي مطلباً ضرورياً في الوقت الراهن، ولذلك فإن تنظيم وتأطير وهيكله البحث العلمي اللغوي تحت إشراف اللسانيات من شأنه أن يدفع بتطوير آليات اشتغال السياسي لأن تنظيم البحث وتأطيره قد يكون له الأثر الكبير في القضاء على تخشب اللغة السياسية. فاللسانيات اليوم هي النظرية العامة، وهي الإطار الذي يستوعب كل قضايا اللسان من حيث نواميسه المركزية بصرف النظر عن الخصوصيات النوعية من لغة معينة، أو مجموعة من اللغات التي تكون أسرة واحدة. وهو الإطار الذي يستقطب أيضاً ما كان داخلاً في حوزة فلسفة اللغة مما امتدت له يدُ اللسانيات المعاصرة بكامل الشرعية العلمية منذ أن أسست لنفسها قواعد الشمول المعرفي، ودكّت حواجز الاختصاصات في بناء فلسفة المناهج المعاصرة.

ونعتقد في الأخير أنّ لسانيات الخطاب هي المجال العلمي الأقدر والأرحب على نقل اللغة من سكونيّتها إلى حركيّة الاستعمال الفردي (الخطاب).

### منهجية إنجاز الأطروحة:

إنّ أكبر طموح راودنا منذ بداية إنجاز هذه الأطروحة، هو السعي الحثيث للإجابة عن الإشكال الرئيسي، بهدف التوصل إلى إجابات شافية ومُفَنِّعة "نسيبياً" بما أننا في مجال العلوم الإنسانية- وتتناول مسألة "تحليل الخطاب السياسي المعاصر في المغرب" من منظور لساني، دون السقوط في النمطية أو إغفال للتراكبات السابقة المؤسسة لهذا المجال، وذلك وَفَقَ مقاربة واضحة بأدوات لسانية ومنهجية متكاملة. وهكذا فإن الإجابة عن هذه الإشكالية تطلبت منا رسم خطوات مضبوطة للبحث مكونة من مقدمة عامة وبابين يحتوي كل واحد منهما على ثلاثة فصول، وخاتمة.

أمّا المقدمة فتناولت التصور العام لأشغال البحث، وقضاياها وإشكالاته، وخطواته. وكان ذلك بكيفية مركزة. على أن يكون التفصيل محور ما سيأتي من فصول ومحاور. أما الباب الأول، الذي يشكل الجانب التنظيري للأطروحة، قد اشتمل على ثلاثة فصول. فصل أول وتم وسمُّه ب: "المفاهيم التأسيسية لتحليل الخطاب"، وقد وقفنا خلاله على تحديد ستة مفاهيم أساسية وتأسيسية لنظرية تحليل الخطاب، وهي على التوالي:

مفهوم الكلمة، ومفهوم الجملة، ومفهوم النص، ومفهوم التواصل، ومفهوم الخطاب، ومفهوم تحليل الخطاب. وذلك عبر مسارات ومنطلقات وزوايا للنظر مختلفة ومتمايزة.

وتطرقنا في **الفصل الثاني** بالأساس إلى أهم إسهامات البلاغة العربية في التأصيل لمفهوم الخطاب. وفي هذا الإطار قامت الدراسة بتتبع مجموعة من المفاهيم البلاغية المرتبطة بمجال بحثنا لاستجلاء ما للدرس البلاغي العربي من فضل وإسهام معرفي في هذا الميدان، وذلك من خلال المفاهيم التالية: (مفهوم الكلام عند البلاغيين، والكلام وحدوده في البلاغة العربية، ومفهوم "معاني الكلام" في التراث اللغوي العربي، ومفهوم الخطاب في التراث اللغوي العربي، ومفهوم البلاغة عند العرب، وآليات تحليل الخطاب في الدرس البلاغي العربي القديم، والشيء الذي يكون الكلام به بليغاً، ومقتضى الحال، والمعنى المقصود، والمعاني الثواني، والكلام "الخطاب" البليغ وخصائصه، والمعنى الأصلي/ أصل المعنى، والأصل والفرع في المعنى، والحقيقة والمجاز، والاستعارة، ومعنى المعنى في البلاغة العربية (أو الاستدلال البلاغي)، ودور عملية التأويل في تحديد المعنى و"معنى المعنى".

وتمحور الفصل الثالث حول "الخطاب وقضاياها في الدراسات اللسانية المعاصرة"، وقد كان مجال رصد وتتبع للتطور الذي عرفته المناهج اللسانية الحديثة والمعاصرة، حيث تم الوقوف بشكل مفصل عند النقلة النوعية التي عرفتها نظريات تحليل الخطاب؛ منذ لسانيات العلامة أو الجملة، إلى لسانيات الخطاب أو لسانيات التلقظ. وقد عمل البحث على استحضار التطور الكبير الذي عرفه هذا الإنجاز النظري الفكري والمعرفي العظيم من خلال مناقشة القضايا التالية: من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص، أو لسانيات الخطاب، وحضور اللسانيات في تحليل الخطاب، ثم وضعية تحليل الخطاب وخصائصه (في اللسانيات الحديثة)، وكذا علاقة مفهوم الخطاب بمصطلح الحوارية، والدرس السيميائي وتحليل الخطاب، والخطاب السياسي والتواصل، واللغة في الخطاب السياسي، والخطاب واللغة والتواصل وإنتاج المعنى، سلطة اللغة في الخطاب، وسلطة الخطاب في توجيه المعنى، ودور اللغة والخطاب في الفعل السياسي.

أمّا **الباب الثاني** فقد شكل الجانب التطبيقي للأطروحة، وتضمن ثلاثة فصول؛ جاء الحديث في **الفصل الأول** عن "الأصول النظرية والفكرية للخطاب السياسي

الحديث والمعاصر بالمغرب"، ولتفصيل الحديث في جميع جوانب هذا الفصل لأهميته، تم تقسيمه إلى عدة محاور، حيث تم التركيز في البداية على "الأصول النظرية والفكرية للخطاب السياسي المعاصر بالمغرب" منذ عصر النهضة العربية على امتداد القرن العشرين. وفي هذا الإطار فإنه بالنظر لغزارة هذا الفكر وغناه، ونظرا لتنوع مرجعياته النظرية والفكرية، فإننا وقفنا عند بعض المفاهيم والمواضيع التي تداولها، وتأسس عليها لاستجلاء هذه الأصول والمرجعيات، والكشف عن حدود العلاقات الممكنة التي تأثر واغتنى بها هذا الفكر الذي أنتج هذا الخطاب. ثم تناول البحث دور اللغة في الخطاب السياسي، وخصائص هذا الخطاب، وقد تطرقت الدراسة أيضا إلى الخطاب السياسي وممارسة السلطة السياسية، وكذا إلى الخطاب السياسي والتواصل، ولتحديد مجالات التقاطب الفكري والنظري تم التطرق للأبعاد الإيديولوجية في الخطاب السياسي المغربي المعاصر، عند ثلاثة تيارات سياسية رئيسية هي: "خطاب اليسار، وخطاب الحركة الإسلامية، وخطاب التوجه الليبرالي".

وفي الفصل الثاني من هذا الباب الذي تم وسمه بـ(الخطاب السياسي المعاصر بالمغرب ما بين (1998-2016)، مقارنة لسانية تطبيقية)، تناولنا بالدرس والتحليل ثلاثة "خطب" سياسية، وهي عبارة عن تصريحات حكومية، مطبوعة ومحفوظة ضمن أرشيف مجلس النواب بمقره في الرباط، وهي نصوص/ خطب مختلفة من حيث الشكل والمضمون والسياق والمرجعيات، وتتمثل على التوالي في: نص خطاب عبد الرحمان اليوسفي، الوزير الأول خلال الفترة (1998-2002) أمام مجلس النواب بالرباط يوم الجمعة 17 أبريل 1998. ونص تصريح إدريس جطو، الوزير الأول خلال الفترة (2002-2007)، المعروف على مجلس النواب بالرباط يوم الخميس 16 رمضان 1423 الموافق ل 21 نونبر 2002. نص التصريح الحكومي لعبد الاله بن كيران رئيس الحكومة خلال الفترة التشريعية (2012-2016) المعروف على مجلس النواب بالرباط يوم الخميس 19 يناير 2012.

وهكذا عملنا على تقديم الخطيب/ متلفظ الخطاب، ووقفنا عند دلالات وإيحاءات عنوان الخطاب في إطار علاقاته الجدلية بالبنية العامة لنص الخطاب. عمل البحث

على تناول/ دراسة هذه النصوص/ الخطب السياسية من خلال ثلاثة مستويات لسانية مختلفة:

1- **المستوى التركيبي:** "Syntaxe"؛ وقد عملنا من خلاله على استجلاء طرق تنظيم جمل وتراكيب الخطاب المدروس.

2- **المستوى الدلالي:** "Sémanitique"؛ وتم التركيز فيه على دراسة معاني كلمات وتعابير الخطاب، وكذا على تراكيب ولغة الخطاب السياسي المدروس.

3- **المستوى التداولي:** "Pragmatique"؛ وهو الجانب الذي قمنا من خلاله بدراسة علاقة المرسل/ الخطيب باللغة وكيفية تحقيق العملية التواصلية وممارسة الإقناع ووسائلها الحجاجية المختلفة.

أما **الفصل الثالث** والأخير فتمحور حول "نقد الخطاب السياسي المعاصر بالمغرب"، وقد تطرق إلى ثلاثة جوانب أساسية هي: "مميزات الخطاب السياسي المعاصر بالمغرب"، و"أزمة الخطاب السياسي المعاصر بالمغرب" و"من أجل ترشيد وعقلنة الخطاب السياسي المعاصر بالمغرب".

وفي هذا الإطار عمل البحث على عقد مقارنة بين خطابين سياسيين لمرحلتين مختلفتين، انطلاقاً من تقديم جَرْدٍ أَوَّلِيٍّ، للمصطلحات والمفاهيم التي سادت في عهد حكومة "عبد الرحمان اليوسفي"، والقيام بنفس العملية فيما يخص قاموس الخطاب السياسي الذي هيمن على حقل التواصل السياسي خلال حكومة "عبد الإله بن كيران". هذا وقد قمنا بعملية جرد لما شاع من تعابير ومفاهيم ومصطلحات، وأوصاف استعارية خلال المرحلتين، التي إمَّا تُمَيِّزُ بين العهدين أو الرجلين، أو بين التوجهين والمرجعيتين السياسيتين من حيث الشكل (نحت المصطلح السياسي)، أو تُمَيِّزُ بينهما من حيث المضمون، أو من حيث البعد الدلالي للمفهوم؛ (نفس المصطلح بحمولة دلالية مغايرة)، وذلك بناءً على الظرفية التاريخية أو السياق الذي أُنتجَتْ فيه هذه المفاهيم أو تلك الأوصاف، سواء كانت عابرة أو مُمَعَّنَةً. وهدفنا الأساس من هذه العملية إبراز أهمية الإنجاز الرمزي أو اللامادي للشخصيات السياسية العمومية الوطنية.

ووقف البحث أيضاً على أزمة الخطاب السياسي المعاصر بالمغرب، حيث أكد على ضرورة العمل على ترشيد وتطوير الخطاب السياسي المعاصر بالمغرب وفقاً لآلياته المتعارف عليها في مجال العلوم الإنسانية، و"تطهيره" من كل الشوائب التي طبعت منذ مدة، مما يتطلب اليوم، النهوض بالثقافة الوطنية الديمقراطية، وتخليق الممارسة السياسية بما يضمن دورها في التأيير والتكوين والتربية السياسية، التي تعد أساس التربية على المواطنة، وتفعيل آليات الحوار في مختلف مجالات الحياة؛ الاجتماعية والثقافية والفكرية والتربوية، وإعطاء عناية خاصة للخطاب السياسي التواصلي، وذلك إنفاذاً للممارسة السياسية الوطنية من الصورة النمطية السلبية التي ارتبطت بها في أذهان عموم المتلقين في السنوات الأخيرة. فالخطاب السياسي اليوم في المغرب، يستدعي أفعالاً إنجازية ذات طبيعة خاصة نوعاً ما، ذات طبيعة إيديولوجية تحديداً: إنها أفعال تتصف بالعزم والقدرة والفعل والارتقاء، وتهدف التأثير في مجال لا تستطيع لغة التواصل العادي أن "تحرك فيه ساكناً".

### صعوبات البحث:

ليس هناك بحث علمي لا تعتره صعوبات وعوائق في سبيل تحقيق أهدافه ومراميه الأساسية، ولم يسلم هذا العمل أيضاً من صعوبات نذكر منها ما يلي:

- 1- حداثة نظريات تحليل الخطاب عموماً، وتحليل الخطاب السياسي خصوصاً في الوطن العربي، وتعدد وجهات النظر في تحديد المفاهيم وتوظيفها، وذلك لاختلاف وتعدد الخلفيات النظرية والفكرية التي تحكمت في إنتاجها: (منطقية، بلاغية، فلسفية، رياضية، نفسية، لسانية... الخ).
- 2- أغلب الدراسات اللسانية التي أنتجت في مجال تحليل الخطاب من أصل أجنبي وبلغات أجنبية: "فرنسية، أو ألمانية أو إنجليزية..."، مما صعب عملية تحديد المفاهيم والمصطلحات ونقلها إلى اللغة العربية.
- 3- من خلال هذا السفر المتعب والممتع في نفس الآن، حيث لا متعة بدون تعب، توصلنا إلى خلاصة مفادها أن البحث العلمي الرصين يتطلب الوقت والتفرغ الكامل، للدراسة والتحليل والإبداع، إذ حال عملنا بالإدارة -في الكثير من الأحيان- دون التوفيق بين البحث العلمي والمهام الوظيفية.